SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.25 NO. 2 2026
DOI: 10.51984/H8XTX252

جامعة سبها للعلوم الإنسانية مجلة
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

الاجتهاد النحوي المخالف للمشهورعند أبي الوليد الوقّشي الأندلسي (٤٠٨ هـ- ٤٨٩ هـ) في كتابه التعليق على الموطأ.

عبد المنعم امحمد عبد القادر علي
الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

الوقّشي
الاجتهاد النحوي
الحديث النبوي
الاستشهاد
النحو العربي

الملخص

يتناول هذا البحث الاجتهاد النحوي عند الوقّشي من خلال كتابه التعليق على الموطأ، مع التركيز على آرائه المخالفة للمشهور عند النحاة، واستشهاده بالحديث النبوي في تقعيد المسائل النحوية وتوجيهها. ويسعى البحث إلى الكشف عن ملامح منهجه النحوي، ومدى استقلاله في بناء آرائه، من خلال تحليل عدد من القضايا النحوية التي خالف فيها الجمهور، مثل: لغة (أكلوني البراغيث)، واستعمال (لُكَع) لغير النداء، ودخول (أنْ) في خبر (لعلّ)، وحذف الفاعل، وزيادة الحروف، وغيرها. وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستقراء للنصوص الواردة في الكتاب، والمقارنة بآراء النحاة من البصريين والكوفيين. وتوصّل إلى أن الوقّشي يُعدّ من النحاة الذين اتسموا بالجرأة العلمية والاستقلال في الرأي، إذ وسّع دائرة الاستشهاد لتشمل الحديث النبوي، ولم يقتصر على الشواهد الشعرية والقرآنية . ويُبرز البحث أهمية الوقّشي في تطوير الدرس النحوي، وإسهامه في توظيف الحديث النبوي في الاستدلال النحوي، مما يجعله جديراً بمزيد من الدراسات العلمية.

Grammatical Reasoning in Abu al-Walid al-Waqqashi's *Commentary on Al-Muwaṭṭaʾ*: A Study of Opinions that Depart from the Established Grammatical Doctrine"

Abdul Monem Muhammad Abdul Qadir Ali
Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

Keywords:

Al-waqqashī
Grammatical reasoning
Hadith
Linguistic evidence
Arabic grammar

ABSTRACT

This study examines the grammatical reasoning of al-Waqqashī through his book *Commentary on al-Muwaṭṭaʾ*, focusing on his views that diverge from the mainstream grammatical tradition. It particularly highlights his use of Prophetic hadith as a source of grammatical evidence in establishing and interpreting linguistic rules. The research aims to identify the main features of his grammatical methodology and the extent of his intellectual independence. It analyzes several grammatical issues in which he opposed the majority of grammarians, such as the "ʾakalūnī al-barāghīth" construction, the use of *lukaʿ* outside vocative contexts, the occurrence of *ʾan* in the predicate of *laʿalla*, ellipsis of the subject, and the addition of particles. The study adopts a descriptive-analytical method, relying on textual analysis and comparison with both Basran and Kufan grammatical traditions. It concludes that al-Waqqashī demonstrated notable originality and scholarly boldness, expanding grammatical evidence to include hadith alongside Qur'anic and poetic sources, while occasionally inclining toward Kufan positions. The study underscores the importance of al-Waqqashī in the development of Arabic grammar and highlights his contribution to incorporating hadith into grammatical argumentation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

فقد حظي التراث النحوي العربي بعناية كبيرة من العلماء والباحثين قديماً وحديثاً؛ لما يمثله من أساس راسخ في فهم اللغة العربية وضبط قواعدها واستيعاب أسرارها. وقد أسهمت جهود النحاة عبر العصور في بناء صرح هذا العلم وتطوير مسائله، فتنوعت مؤلفاتهم بين المختصرات والمطولات، وبين الشروح والتعليقات والحواشي، حتى أصبحت المكتبة العربية زاخرة بمصنفات تكشف عن ثراء الفكر النحوي واتساع آفاقه.

ومن بين العلماء الذين كان لهم إسهام متميز في الدرس النحوي أبو الوليد الله الوقّشي، الذي برزت شخصيته العلمية من خلال كتابه «التعليق على الموطأ»، وهو كتاب لم يقتصر فيه على شرح الألفاظ وبيان المعاني، بل تجاوز

*Corresponding author:
E-mail addresses: a5o4bid2@gmail.com
Article History : Received 14 June 2026 - Received in revised form 24 August 2026 - Accepted 02 September 2026

ذلك إلى مناقشة قضايا لغوية ونحوية متعددة، أظهر فيها استقلالاً في النظر، وجرأة في الترجيح، وقدرة على الاستدلال والموازنة بين الأقوال. ولم يكن الوقّشي مقلداً لآراء من سبقه تقليداً محضاً، بل مارس نوعاً من الاجتهاد العلمي الذي مكّنه من اختيار بعض الآراء أو مخالفة ما اشتهر عند النحاة إذا رأى الدليل يسعفه في ذلك.

وتُعد دراسة الآراء المخالفة للمشهور عند العلماء من الموضوعات المهمة في البحث اللغوي؛ لأنها تسهم في الكشف عن جوانب التجديد في الفكر النحوي، وتبرز قدرة العلماء على التعامل مع النصوص اللغوية بعيداً عن الجمود والتسليم المطلق للموروث. كما أن هذه الدراسات تساعد على فهم طبيعة الخلاف النحوي وأسبابه، وتوضح المناهج التي اعتمدها العلماء في بناء أحكامهم واختياراتهم.

ويكتسب كتاب «التعليق على الموطأ» أهمية خاصة لارتباطه بكتاب الموطأ للإمام مالك، وهو من المصادر الإسلامية الكبرى التي اشتملت على قدر كبير من النصوص الحديثية واللغوية، الأمر الذي أتاح للوقّشي مجالاً واسعاً للاستشهاد والتحليل والمناقشة. ومن خلال تعليقه تتجلى ثقافته اللغوية الواسعة، وإحاطته بأقوال النحاة، واستثماره للشواهد القرآنية والحديثية والعربية في تأييد آرائه أو مناقشة آراء غيره.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على جانب من جوانب الاجتهاد النحوي عند الوقّشي لم يحظ بالعناية الكافية في الدراسات المعاصرة، وهو جانب الآراء التي خالف فيها المشهور عند النحاة. فهذه الآراء تمثل نافذة مهمة لفهم منهجه العلمي، وتكشف عن الأسس التي بنى عليها اختياراته النحوية، ومدى تأثره بالمذاهب النحوية المختلفة، كما تساعد على إبراز مكانته بين علماء العربية.

ويهدف هذا البحث إلى رصد أبرز المسائل النحوية التي انفرد فيها الوقّشي برأي أو خالف فيها الرأي المشهور، وتحليل هذه الآراء في ضوء أقوال النحاة السابقين واللاحقين، وبيان أدلتها ومناقشتها، والكشف عن المنهج الذي اتبعه الوقّشي في الاستدلال والترجيح. كما يسعى إلى تقويم هذه الآراء وبيان قيمتها العلمية وأثرها في الدرس النحوي.

وتتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن مجموعة من التساؤلات، من أهمها: ما طبيعة الاجتهاد النحوي عند الوقّشي؟ وما أبرز المسائل التي خالف فيها المشهور من آراء النحاة؟ وما الأدلة التي استند إليها في تلك المخالفات؟ وإلى أي مدى كانت آراؤه قائمة على أسس علمية معتبرة؟ وما مكانة هذه الآراء في سياق الفكر النحوي العربي؟

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع المسائل النحوية في كتاب «التعليق على الموطأ»، ثم وصفها وتحليلها ومقارنتها بأقوال النحاة، مع الاستفادة من المنهج المقارن في دراسة مواطن الاتفاق والاختلاف، وصولاً إلى بيان الراجح منها في ضوء الأدلة اللغوية والنحوية.

وختاماً، فإن دراسة الاجتهاد النحوي عند الوقّشي تسهم في إحياء جانب مهم من تراثنا اللغوي، وتكشف عن حيوية الفكر النحوي العربي وقدرته على التجديد والاجتهاد، كما تؤكد أن التراث لم يكن مجرد ترديد للآراء السابقة، بل كان ميداناً للحوار العلمي والنظر النقدي والاستدلال القائم على الحجة والبرهان.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من جملة من الاعتبارات العلمية، من أبرزها:

1. إبراز جانب من جوانب التراث النحوي العربي من خلال دراسة شخصية علمية لم تنل حظها الكافي من البحث والدراسة مقارنة بغيرها من أعلام النحو واللغة.
2. الكشف عن مظاهر الاجتهاد النحوي عند أبي الوليد الوقّشي، وإبراز دوره في مناقشة المسائل النحوية والترجيح بينها.
3. بيان قيمة كتاب «التعليق على الموطأ» بوصفه مصدراً مهماً للدراسات اللغوية والنحوية، إلى جانب قيمته الحديثية والفقهية.
4. التعرف إلى الآراء النحوية التي خالف فيها الوقّشي المشهور من أقوال النحاة، وتحليل الأسس العلمية التي استند إليها في تلك المخالفات.
5. الإسهام في دراسة تاريخ الفكر النحوي العربي، وإظهار أن الدرس النحوي لم يكن قائماً على التقليد المحض، بل شهد اجتهادات واختيارات متعددة.
6. إثراء الدراسات المتخصصة في التراث اللغوي الأندلسي، وإبراز إسهامات علمائه في تطوير الدرس النحوي.

إشكالية البحث

ينطلق هذا البحث من إشكالية رئيسة تتمثل في:

ما مظاهر الاجتهاد النحوي عند أبي الوليد الوقّشي في كتابه «التعليق على الموطأ»، وما طبيعة الآراء التي خالف فيها المشهور من أقوال النحاة، وما الأسس العلمية التي بنى عليها تلك المخالفات؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما المقصود بالاجتهاد النحوي، وما مظاهره في التراث العربي؟
2. ما مكانة الوقّشي العلمية بين علماء اللغة والنحو؟
3. ما أبرز المسائل النحوية التي خالف فيها الوقّشي الرأي المشهور؟
4. ما الأدلة التي اعتمد عليها في ترجيح آرائه؟
5. إلى أي مدى تأثر بالمذاهب النحوية المختلفة؟
6. ما القيمة العلمية لآرائه المخالفة للمشهور في ضوء الدرس النحوي القديم والحديث؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. حصر المسائل النحوية التي خالف فيها الوقّشي المشهور من أقوال النحاة في كتابه «التعليق على الموطأ.«
2. دراسة هذه المسائل دراسة تحليلية مقارنة.
3. الكشف عن منهج الوقّشي في الاستدلال والترجيح.
4. بيان مدى قوة آرائه وأثرها في الفكر النحوي.
5. الإسهام في إحياء التراث اللغوي وإبراز قيمته العلمية.

منهج البحث

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة؛ إذ يقوم على تتبع المسائل النحوية الواردة في كتاب «التعليق على الموطأ»، وجمع الآراء التي خالف فيها الوقّشي المشهور من أقوال النحاة، ثم وصفها وتحليلها وبيان أوجه الاستدلال فيها.

كما استفاد البحث من المنهج المقارن من خلال موازنة آراء الوقّشي بأقوال النحاة من البصريين والكوفيين وغيرهم، وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينهم، مع مناقشة الأدلة والترجيح بينها وفق المعايير النحوية المعتمدة.

وقد اقتضت طبيعة البحث الرجوع إلى المصادر النحوية واللغوية الأصيلة، إضافة إلى كتب التراجم والدراسات الحديثة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على ما تيسر من الدراسات المتعلقة بالوقّشي وكتابه «التعليق على الموطأ»، تبيّن أن معظم الدراسات تناولت جهوده في شرح الموطأ أو عنايته بالرواية واللغة عموماً، في حين لم تُفرد دراسة مستقلة . فيما اطلع عليه الباحث . للآراء النحوية التي خالف فيها المشهور من أقوال النحاة من خلال كتابه «التعليق على الموطأ.«

ومن أبرز الدراسات ذات الصلة:

1. الاختلاف الصيغي والتركيبي في موطأ مالك دراسة دلالية من خلال كتاب التعليق على (الموطأ) للوقّشي الاندلسي في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه (408هـ ـ489هـ) .
2. النقد النحوي عند أبي الوليد الوقشي (ت 489 هـ) في كتابه: (التعليق على الموطأ في تفسير لغاته، وغوامض إعرابه ومعانيه) جمعاً ودراسة .

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه يتخذ من الآراء المخالفة للمشهور عند الوقّشي موضوعاً مستقلاً، ويعمد إلى جمعها وتحليلها ومناقشتها في ضوء أقوال النحاة وأدلتهم، بما يسهم في إبراز شخصيته النحوية ومنهجه في الاجتهاد والترجيح.

ما سبق النحويين إلى الاستشهاد به

يمثل الاستشهاد أحد أهم الأسس التي قامت عليها الدراسات النحوية العربية، إذ اعتمد النحاة في بناء قواعدهم وتقعيد أحكامهم على مصادر لغوية متعددة، في مقدمتها القرآن الكريم والقراءات والشعر العربي وكلام العرب، ومع تطور الدرس النحوي اتسع نطاق الشواهد ليشمل الحديث النبوي الشريف، الذي أثار جدلاً واسعاً بين العلماء حول مدى الاحتجاج به في إثبات القواعد النحوية وتقرير الأحكام اللغوية.

ومن بين العلماء الذين كانت لهم إسهامات مبكرة ومتميزة في هذا المجال أبو الوليد الوقّشي، إذ لم يقتصر دوره على الاستشهاد بالحديث النبوي، بل تجاوز ذلك إلى استنباط قضايا نحوية من النصوص الحديثية سبق بها كثيراً من النحاة المتأخرين، وقد كشف من خلال شروحه وتعليقاته عن عدد من الظواهر اللغوية التي خالفت ما استقر عليه جمهور النحويين أو وسّعت دائرة الشواهد المعتمدة لديهم، مما جعله يحتل مكانة مهمة في تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف.

ويهدف هذا البحث إلى إبراز المسائل النحوية التي سبق الوقّشي غيره من النحاة إلى الاستشهاد عليها بالحديث النبوي، وبيان أثر ذلك في توجيه الأحكام النحوية وتقويم بعض الآراء المشهورة، من خلال دراسة مجموعة من القضايا التي تنوعت بين الاستعمالات الاسمية والفعلية، والحذف والإضمار، وبعض اللغات العربية التي وردت في الحديث الشريف. ومن ثمّ تتضح قيمة جهود الوقّشي وريادته في توظيف النص الحديثي مصدراً أصيلاً للاستدلال النحوي، وما أسهم به ذلك في إثراء الدرس اللغوي العربي وتوسيع آفاقه الاستشهادية.

أولا : ورود (لُكَع) لغير النداء.

لا يجوز عند النحويين مجيء (لُكَع) و(لَكَاعِ) لغير النداء؛ لأنّهما من الألفاظ التي لازمت النداء وإذا خرجا عن ذلك فإنّما يخرجان في عرف النحاة للضرورة الشعرية (سيبويه 1999 م . ج2 ص199 ، المبرد 1485هـ ج4ص283، السيوطي، د ت ، ج2ص62) .

قال سيبويه: ويدلُّك على أنَّه اسم للمنادى أنَّهم لا يقولون في غير النداء جاءتني خَبَاثٍ ولَكَاعٍ ولا لُكَعٌ ولا فُسَقٌ فإنَّما اختصَّ النداء بهذا الاسم أنَّ الاسم معرفةٌ (سيبويه 1999 م ج2ص199) .

وقد ذكر الوقَّشيُّ هذه المسألة وأخرج استعمال (لُكَع) لغير النداء من الضرورة الشعرية بوروده في الحديث الشريف. ففي تعليقه على قول عبد الله بن عمر لمولاةٍ له تريد الخروج بسبب شدَّة الزمان عليهم:((أُقْعُدِي لُكَعُ)) ، (مالك 1998م . ص 542 ، ص 543)

قال: وقوله ((أقْعُدِي لُكَعُ)) وهمٌ من الراوي إنَّما هو لَكاع، ولُكَعُ إنَّما يقال للذكر وأكثر ما تستعمل هاتان اللفظتان في النداء إلا أن يضطرَّ الشاعر إلى غير ذلك (الوقَّشي 2001م . ج2ص289) .

فإنَّه بعدما ذكر قول النحاة في عدم ورود (لُكَع) لغير النداء إلا في ضرورة الشعر، صرَّح بورودها في غير النداء وفي غير ضرورة في الحديث النبوي.

إذ يقول: وقد جاء في غير النداء وفي غير ضرورة، قال الرسول (ﷺ): ((يَأتي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ أسْعَدُ النَّاسِ فِي الدُّنيا لُكَعُ ابنُ لُكَعٍ)) ،(الهروي 1396هـ. ج2ص223، الوقَّشي 2001م . ج2ص289) .

ويذكر محمد محي الدين عبد الحميد ، أنه قد وجد في مسند الإمام أحمد بن حنبل حديثاً استعمل فيه (لَكَاع) مفعولاً به (ابن هشام 1979م . ج3ص95) .

وهو حديث سعد بن عُبادة سيّد الأنصار: ((وَلكِنَّنِي قَدْ تَعَجَّبْتُ أنّي لَوْ وَجَدْتُ لَكَاعاً تَفَخَّذَهَا رَجُلٌ)) وهذا ينفي قصر هذا الاستعمال في الضرورة (السيوطي 1987م . ج4ص6، حمادي 1982م . ص 111) .

على حين أنَّ ابن المطَّرز في تعليقه على حديث سعد بن عبادة نقلاً عن الأزهري جعلا لكاعاً صفةً للرجل على وزن (فَعَالٍ) كذا قال ابن الجزري من دون النقل عن الأزهري (ابن المطرز 1979م . ج2ص249 ، ابن الجزري 1979 . ج4ص269) .

وبهذا يظهر أنَّ القول بورود (لَكاع) لغير النداء أقدم بكثير من قول محمد محي الدين عبد الحميد .

وإنَّ الوقَّشيَّ بذكره للحديث الذي ورد فيه(لُكَع) لغير النداء أفاد أمرين:-

أولاً: سبق النحاة جميعاً بالقول في استعمال (لُكَع) لغير النداء في الحديث النبوي.

ثانياً: أخرج ورود (لُكَع) لغير النداء من الضرورة الشعرية.

ثانيا : إضمار اسم (إنَّ) إذا كان ضمير الشأنِ.

يرى أكثر النحاة أنَّه لا يجوز إضمار اسم (إنَّ) إذا كان ضمير الشأن إلا في الضرورة الشعرية.

قال سيبويه: وروى الخليل - رحمه الله - أنَّ أُناساً يقولون: "إنَّ بك زيدٌ مأخوذ" فقال: هذا على قوله: إنَّك بك زيدٌ مأخوذٌ. وشبَّهه بما يجوز في الشعر (سيبويه 1999 م . ج2ص133) .

وقال الرضيُّ: وأمَّا ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيراً كقوله :

إنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نِ أَلُمَّه وَأعْصِهِ فِي الخُطُوبِ (الرضي 1978م ج4ص375 ، الأعشى 1983م . ص 385) .

وأجاز بعض النحاة حذفه في غير الشعر منهم رضي الدين الاسترآباذي (ت 688هـ) إذ يقول: وجاء في الخبر: ((إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ

المُصَوِّرونَ)) (صحيح مسلم 2000م . ج3ص167) ، والأصل (إنَّه) أي الشأن (الرضي 1978م ج4 ص376) .

وقال ابن مالك (ت 672 هـ): ولا يخصُّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر وقلَّما يكون إلاّ ضمير الشأن وعليه يحمل: ((إنَّ مِنْ أشَدِّ النّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ)) لا على زيادة (مِن) خلافاً للكسائي (ابن مالك 1967م . ص 62) .

وقال ابن هشام (ت 761 هـ) في (إنَّ): وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً كقوله عليه الصلاة والسلام: ((إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ)) والأصل (إنَّه) أي الشأن (ابن هشام د ت . 56/1) .

وقال السيوطيُّ (ت 911هـ) معلِّقاً على هذا الحديث: هو على إضمار الشأن في (إنَّ)، (السيوطي 1987م . ج1ص170) .

وقد سبق الوقَّشيُّ هؤلاء النحاة جميعاً في القول بإضمار ضمير الشأن في الحديث المذكور ففي تعليقه على قول عائشة: (رضي الله عنها): ((إنْ كانَ لَيَكُونُ عَليَّ الصِّيامُ مِنْ رَمَضَانَ فمَا أسْتَطِيعُ أصُومُهُ حَتَّى يَأتيَ شَعْبانُ)) (مالك 1998م . ص 196) .

قال: ويجوز أن تكون (إن) هذه التي تعملُ مخفَّفة عَمَلها مُثقلَّة، ويضمر اسمها وتجعل (كان) زائدةً كأنَّها قالت إنَّه ليكون عليَّ، وهذا الضميرُ الذي يسميه الكوفيُّون المجهول وهو كالذي في قوله تعالى:﴿ إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ (طه . 47) وعلى هذا روى بعضهم ((إنَّ مِنْ أشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ القِيامَةِ المُصَوِّرونَ)) بالرفع على معنى إنَّه وأكثر ما يجيء حذف هذا الضمير في الشعر (الوقَّشي 2001م . ج 1 ص 316 ص 317) .

ثالثا : مجيء الحديث على لغة أكلوني البراغيث.

اتفق جمهور النحاة على منع اتصال الفعل بألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث عند إسناده إلى الفاعل المثنى أوجمع المذكَّر أوجمع المؤنَّث؛ بل ينبغي إفراد الفعل مطلقاً مع الفاعل سواء أكان مفرداً أم مثنىً أم جمعاً ، و قد حكموا على ما جاء منها على لغة طيء أو بالحارث أو أزدشنوءة بخلاف الفصيح أو بالشذوذ أوالضعف أوالقلَّة أوالرداءة (سيبويه 1999 م . 35/2 ، ابن هشام د ت . ج1ص478) ولقد جاءت بعض الأمثلة على ما ورد مخالفاً لما ذكروه.

والعلَّة عندهم أنَّ الفعل لا يجوز الإسناد إليه مرَّتين اتفاقاً (الصبان 2002م . ج2 ص68) ؛ فقد لجؤوا إلى تأويل ما جاء على هذه اللغة من القرآن ؛ فراراً من الحكم عليه بما حكموا على غيره.

أمّا الوقَّشي فيذكر قوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الأنبياء . 3) وينسب تأويلها إلى بعض العلماء بقوله: وقد تأوَّل بعض العلماء قوله تعالى:﴿ وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ على هذه اللغة (الوقَّشي 2001م . ج2ص289) .

وعلى هذا لا يوجد مانع من اتصال الفعل المسند إلى الاسم الظاهر بعلامة التثنية أو الجمع ، وليس من الضرورة اللجوءُ إلى تأويل كلّ ما جاء على لغة أكلوني البراغيث ؛ إذ الأصل عدم التأويل كما ذكر ابن حجر العسقلاني معلِّقاً على هذه المسألة ؛ (ابن حجر 1996م . ج2ص222) ولا سيما إذا وُجدت أدلَّة سماعية تخالف القاعدة الموضوعة (سيبويه 1999 م . ج2 ص 35، الوراق 2002 . ص 38) وذكر الوقَّشيُّ في تعليقه على قول الرسول (ﷺ): ((يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَهارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاةِ الفَجْرِ وَصَلاةِ العَصْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذينَ بَاتُوا فِيكُم فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أعْلَمُ بِهِمْ كَيفَ تَرَكْتُمْ عِبادِي ؟ فَيَقُولُونَ تَرَكْناهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ) (مالك 1998م . ص 111) فهي لغة لبعض العرب ممن يُلحقون الفعل علامة التثنية والجمع إذا تقدَّم على الفاعل ، كما يلحقونه علامة التأنيث ، واللغة الفصيحة الإفراد (الوقَّشي 2001م . ج1ص201) .

وبهذا يُعدُّ الوقَّشيُّ أولَّ النحويين في القول بورود هذا الحديث على لغة أكلوني البراغيث ، ولكن ابن مالك هو من اشتهر بها وسمَّاها بلغة (يتعاقبون) (ابن مالك 1410هـ . ج1 ص50) وقد انتصر السيوطي لرأي ابن مالك بعد ما ساقه في توجيهه للحديث المذكور إشارةً إلى الحديث (السيوطي 1987م . ج3ص29ص30) ، وليس بعيداً أن يكون قد أخذه من الوقَّشيّ لكونه أندلسياً مثله.

رابعا : إثبات (الياء) في الفعل المعتل الآخر (الناقص) في حالة الجزم.

الوجه في الفعل المعتل الأخر (الناقص) أن تكون علامته حذف حرف العلَّة وتعويضها بالحركات المناسبة لهذا الحرف في حالة الجزم، وحمل جمهور النحاة إثبات حرف العلَّة لهذا النوع من الأفعال في حالة الجزم على الضرورة الشعرية (سيبويه 1999 م . ج3ص350 ، ابن جني د ت . ج2ص176) .

وأُنشد على ذلك قول الشاعر:

أَلَمْ يَأتيكَ وَالأنبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (البغدادي 1299هـ . ج8ص359) .

وقد روي حديث للنبيِّ(ﷺ) فيه إثبات الياء في الفعل المضارع بعد لام الأمر وهو قوله لأنس بن مالك وجدَّته مليكةٌ بعدما أكل الطعام في بيتها ((قُومُوا فَلأُصَلِّي لَكُم)) (البخاري 1987م . ج1ص249) .

فغلَّط الوقَّشيُّ هذه الرواية وردَّ على التأويلات الواردة لها بقوله: يرويه كثيرٌ من الناس((فلأُصَلِّي)) بالياء ومنهم من يفتح الياء ويتوهَّم أنَّه منصوب على معنى (كي) ولو أراد معنى (كي) لم يجز دخول الفاء هاهنا ومن الناس من يفتح اللاَّم و يُسَكِّن الياء يتوهَّمه قسماً وذلك غلط لأنَّه لا وجه للقسم هاهنا، ولو كان قسماً لقال: فلأصَلِّيَنَّ بالنون، وإنَّما الرواية الصحيحة: ((فلأُصلِّ)) بكسر اللاّم على معنى الأمر، والأمر إذا كان للمتكلِّم والغائب كان باللاَّم أبداً، وإذا كان للمخاطب كان باللاَّم و بغير اللاَّم (الوقَّشي 2001م . ج1ص190) .

ويؤوِّل رواية النصب في الحديث بقوله : ويجوز عندي أن ينصب على معنى (كي) ولا يصحُّ ذلك على أن تجعل اللاَّم متعلِّقة بـ(قوموا)؛ لأنَّ دخول الفاء يمنع من ذلك، ألا ترى أنَّه لا يجوز جئت فلأُكرِمَك، ولكن تعلُّقها بفعل محذوف دلَّ عليه ما في الكلام كأنَّه قال قوموا فلأُصَلِّي لكم، آمركم بالقيام، فيكون مثل قوله تعالى:﴿ وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ (البقرة . 260) سألتك أن تُريَني إحياء الموتى(الوقَّشي 2001م . ج1ص191) .

هذا الرأي هو الذي قال به ابن مالك في توجيهه للحديث على رواية النصب فقال : اللام عند ثبوت الياء مفتوحة (لام) كي والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة واللاَّم ومصحوبها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير قيامكم لأُصَلِّي لكم(ابن مالك 1985م . ص 243) مِمَّا يدلُّ على تقدُّم الوقَّشي عليه في القول بهذا الرأي .

ونقل الزرقانيُّ عن ابن السيِّد تغليطه لرواية (لأصلِّي) بفتح اللاَّم وإثبات الياء على أنَّها جواب قسم محذوف؛ لأنَّها لا وجه للقسم إذ لو أريد القسم لقال لأصلِّيَنَّ بالنون (الزرقاني 1996م . ج1ص209) و قد سبقه الوقَّشيُّ أيضاً في هذا القول .

وقيل في توجيه الحديث آراء أخرى لم يقل بها الوقَّشيُّ منها :-

1- إنَّ الفاء زائدة على مذهب الأخفش واللام متعلقة بـ (قوموا) (الأخفش 1411هـ.ص 267) .

2- في رواية سكون الياء في (فلأصلِّيْ) يحتمل أن تكون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفاً (السيوطي 1987م.ج1ص124) .

3- قيل في رواية (فلأصلِّيْ) بفتح (اللام) وسكون (الياء) أنَّ اللام لام الابتداء والتأكيد أو لام الأمر فُتحت على لغة بني سُلَيم (الزرقاني 1996م ـ ج1ص209) .

خامسا : ورود (أنْ) في خبر (لعلَّ).

لا يجوز عند النحاة دخول (أنْ) الناصبة على الفعل المضارع في خبر (لعلَّ) إلاَّ في ضرورة الشعر. ويحملون ما جاء منه على تشبيه(لعلَّ) بـ(عسى) في اشتراكها في الطمع والإشفاق (سيبويه 1999 م.ج3ص183، ابن يعيش د ت.ج3ص600ص601) .

وذكرابن هشام: أنَّ اقتران خبر(لعلَّ) بـ(أنْ) كثيرٌ حملاً على المعنى (ابن هشام د ت.ج1ص379)

وقد صرَّح الوقَّشيُّ بوروده في الحديث النبوي في تعليقه على قول الرسول(ﷺ) لسعد بن عبادة: ((وَلَعَلَّكَ أنْ تُحلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ أقْوامٌ وَيَضُرُّ بِكَ آخَرونَ)) (مالك 1998م.ص464) .

فقال: فالوجه إسقاط (أنْ) وترفع الفعل قال تعالى: ﴿ لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ (الطلاق.1) ولكنَّ الفقهاء رووه بزيادة (أنْ) وكذلك ((لَعَلَّ أحدَكُم أنْ يكونَ ألْحَنَ)) (صحيح مسلم 2000م.ج3ص1337) ، وأكثر ما يستعمل هذا في الشعر (الوقَّشي 2001م.ج2ص234) .

وذكر السيوطيُّ (ت 911 هـ) الحديث: ((لَعَلَّ أحَدُكُمْ أنْ يَكُونَ ألْحَنَ)) وعدَّه شاهداً على دخول (أنْ) على خبر لعلَّ حملاً على (عسى) (السيوطي د ت.ج1ص492) .

فإنَّه تبع الوقَّشيَّ في الاستشهاد بهذا الحديث على ورود(أنْ) في خبر (لعلَّ). وإنَّ للوقَّشيّ فضل الريادة في الاستشهاد بالحديث النبوي على هذه المسألة ولم يسبقه أحدٌ في ذلك في حدود علمنا .

سادسا : حذف المبتدأ اختصاراً.

الحذف في كلام العرب كثير، وهذا يعود إلى طبيعة هذه اللغة في إمكان التصرف بالعبارات، بحسب ما يقتضيه حال المخاطب وإرادة المتكلم، وأصبح الحذف سمة بارزة من سمات هذه اللغة تشمل العمد والفضلات، وقد أعطى النحاة الأولويَّة لحذف الفضلات؛ لأنَّ المعنى لا يتوقف عليها في أغلب الأحيان.

ولكن ورد حذف العمد أيضاً للاختصار في الكلام وعدم الإطالة على المخاطب إذا كان معنى الكلام مفهوماً عنده (ابن جني 2003م.ج2ص142 ، ابن يعيش د ت.ج1ص182) .

ويرى ابن جني أنَّ حذف الخبر أولى من حذف المبتدأ؛لأنَّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور والحذف نوع من الاتساع (ابن جني 2003م . ج2ص142) ولابدَّ لحذف المبتدأ من قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق به لكونه من العمد (ابن يعيش د ت.ج1ص182) وأنَّ الحكم لا يمكن أن يُتصوَّر إلا بالمسند إليه موصوفاً بالمسند.

وقد ذكر سيبويه حذف المبتدأ تحت باب سمَّاه هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنيُّ عليه مظهراً وضرب له أمثلة فهو يقول : وذلك وأنَّك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت :" عبد الله وربي" كأنك قلت "ذاك عبد الله" أو "هذا عبد الله" (سيبويه 1999 م.ج2ص129) .

وتحدَّث الوقَّشيُّ عن حذف المبتدأ اختصاراً حين علَّق على قول ابن عباس (رضي الله عنهما) وهو يجيب عن عدَّة التي توفي زوجُها فقال:((آخِرُ الأجَلَيْنِ)) (مالك 1998م.ص 360) .

قال الوقَّشيُّ: قوله: ((آخِرُ الأجَلَيْنِ)) تقديره: (أجله آخر الأجلين) أو (انقضاء عدتها آخر الأجلين) فحذف المبتدأ اختصاراً ومثله قوله تعالى : ﴿بَلاغ ﴾ (الأحقاف.35) أي هذا بلاغ (الوقَّشي 2001م.ج2ص49).

كذا وجّه الآية الفراء والأخفش والنحاس وابن جني والزمخشري وابن هشام (الفراء 2003م . ج3ص55 ، الأخفش 1411هـ . ج1ص160، النحاس 1977. ج2ص142، ابن جني 2003 . ج2ص142 ، الزمخشري 2002.ص 1116 ، ابن هشام د ت.ج2ص842) .

وأستغرب من القول من أنَّ قاعدة حذف المبتدأ جوازاً قد اعتمدت على دليل قرآني فقط (اللبدي 1978م ـ ص 264) على حين أنَّ الزمخشريَّ في مفصَّله يستشهد لحذف المبتدأ جوازاً بقول الشاعر:

لا يُبْعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ وَالغَارَاتِ إذْ قَالَ الخَميسُ نَعَمْ (ابن السكيت 1967 .ج12ص427)

قال ابن يعيش: والمعنى أنَّه يتأسف على الخير ولا سيما في أوقات إقبالهم على الغنائم فيقول الجيش نَعَمْ أي هذا نَعَمٌ فاطلبوه إلا إنَّه حذف للعلم به (ابن يعيش د ت.ج1ص182) .

وهناك من الحديث والأثر استشهد به العلماء لحذف المبتدأ، فمن الأثر قول ابن عباس السابق الذي استشهد به الوقَّشي لحذف المبتدأ، ومن الحديث حديث الأشعث بن قيس الكندي أنَّ النبي (ﷺ) قال في تخاصم رجل في بئر ((بيِّنَتُهَا أنَّها بِئْرُكَ وَإلاَّ فَيَمِينُهُ)) (السيوطي 1987م.ج5ص212) .

قال العكبريُّ: يجوز فيه النصب على تقدير: وإلاَّ فاستوف يمينه، والرفع على تقدير: وإلاَّ ذلك يمينُه على الابتداء والخبر (العكبري 1999م.ص 28).

ويرى الجواري : إلى أنَّ القول بإضمار المبتدأ في القرآن الكريم فيه من التكلُّف والتعسف الذي يُذهب برواء العبارة ويخرجها عمَّا قصدت إليه من أثر في نفس القارئ والسامع (الجواري 1974.ص 18) .

فهو يرى أن لا حاجة إطلاقاً لأي زيادة في الكلام في جميع الآيات التي ذكر فيها اللفظ المفرد المرفوع ـ من ذلك (طاعةٌ) في قوله تعالى :﴿ فَأَوْلَى لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ (محمد :20) ، و﴿ بَلاغٌ ﴾ في قوله تعالى: بَلاغٌ فَهَلْ يُهلَكُ إلاّ القَومُ الفَاسِقُونَ ﴾ (الأحقاف :35) ـ ؛ لأنَّ اللفظ المفرد المرفوع يغني عن تركيب ويستغني عن كلّ تقدير يقدّم عليه أو يؤخّر عنه، فهو إمَّا إخبار يسدُّ مسدَّ تركيب، وإمَّا إنشاء لا يحتاج إلى مزيد ، ولأنَّ بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها (الجواري 1974.ص 22ص 25) .

سابعا : إجراء القول مجرى الظنَّ في نصب المبتدأ والخبر.

يُجري جمهور النحويين وعامَّة العرب القول مجرى الظنّ جوازاً في نصب المبتدأ والخبر عند دخوله عليهما بأربعة شروط (سيبويه 1999 م . ج3ص178، الرضي 1978م.ج4ص178) :

1- أن يكون الفعل مضارعاً.
2- أن يكون للمخاطب.
3- أن يكون مسبوقاً بالاستفهام.

4- ألاَّ يكون هناك فاصلٌ بين الاستفهام والفعل من غير ظرفٍ ولا مجرور ولا معمول فعلٍ. جمعها ابن مالك في قوله (ابن عقيل 1410هـ ـ ج2ص58) :

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تقَولُ إنْ وَلِي مُسْتَفْهِماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغيرِ ظَرفٍ أوْ كَظَرفٍ أوْ عَمَلْ وَإنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

أمَّا سليمٌ فيجرونه مجراه مطلقاً (سيبويه 1999 م ـ ج2ص160، الرضي 1978م ـ ج4ص179) كما قال به ابن مالك (ابن عقيل 1410هـ ـ ج2ص61) :

وأُجْرِيَ القَولُ كَظَنَّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ (قُلْ ذا مُشْفِقَا)

واقتصر استشهاد النحويين على هذه المسألة على كلام العرب شعره ونثره. فمن الشعر قول هدبة في أرجوزة يهجو فيها زيادة ابن عمّه (هدبة 1986 ـ ص 141):

لَقَدْ رَآنِي والغُلامَ الحَازِمَا
نُزْجِي المُطِيَّ ضُمَّراً سَوَاهِمَا
مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما

ومن النثر ما حكاه الكسائيُّ عن العرب: ((أتَقُولُ لِلْعُمْيَانِ عَقْلاً)) (السيوطي د ت ـ ج1ص568) .

ولكنَّ الوقَّشي علَّقَ على حديثٍ وذكر أنَّ القولَ جاء فيه بمعنى الظنّ وهو قوله (ﷺ) لمن أخبروه عن عائشة وحفصة و زينب (رضي الله عنهنَ) حين وجد أخْبِيَتَهُنّ في المسجد للاعتكاف فقال: ((البِرَّ تَقُولونَ بِهِنَّ))(مالك 1998 ـ ص 201) .

فقال الوقَّشي: كلامٌ فيه اختصار وتقديره: البرَّ تقولون بهنَّ ما هو بيّن، وهذه همزة الاستفهام دخلت هنا على معنى التقرير والتوبيخ.

والعرب تستعمل القول بمعنى الظنّ إذا كان فعلاً مضارعاً، وكان للمخاطب خاصَّة ومن العرب يجري القول كلَّه مجرى الظنّ وكانت معه أداة من أدوات الاستفهام فيقولون: أتقول زيداً منطلقاً كما قال هدبة:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّواسِما

ومن العرب من يجري القول كلَّه مجرى الظنّ كيفما تصرَّف (الوقشي 2001م ـ ج1ص322) .

وقد وجَّه ابنُ مالك (ابن مالك 1985م ـ ص 151) والسيوطيُّ (السيوطي 1987م ـ ج3ص97) الحديث نفسه بمثل ما وجَّهه الوقَّشيُّ وبهذا يكون للوقَّشيّ الأسبقية في تثبيت هذه القاعة النحوية بالحديث الشريف .

الخاتمة

بعد استعراض المسائل النحوية التي تناولها الوقّشي في كتابه «التعليق على الموطأ»، وتحليل آرائه ومناقشة أدلته ومقارنتها بأقوال النحاة، أمكن الوقوف على مجموعة من النتائج العلمية التي تكشف عن ملامح منهجه النحوي، وتبرز مكانته بين علماء العربية، وتوضح أثر الاحتجاج بالحديث النبوي في اختياراته وترجيحاته.

1. أثبت البحث أن الوقّشي كان من النحاة ذوي الشخصية العلمية المستقلة، إذ لم يلتزم التزامًا تامًا بأصول المذهب البصري أو الكوفي، بل كان يرجح ما يراه أقرب إلى السماع والدليل.
2. تميز منهج الوقّشي بالتوسع في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وجعله مصدرًا مهمًا من مصادر الاستدلال النحوي، في وقت كان فيه كثير من النحاة يترددون في الاحتجاج به أو يضيقون نطاق الاستفادة منه.
3. كشف البحث عن سبق الوقّشي في الاستشهاد بالحديث النبوي لإثبات عدد من المسائل النحوية، مما يدل على وعيه المبكر بقيمة الحديث الشريف في تقعيد القواعد وتوجيه الأحكام اللغوية.
4. تبين أن الوقّشي سبق النحاة إلى الاستدلال على جواز استعمال (لُكَع) و(لَكاع) في غير النداء، مستندًا إلى الشواهد الحديثية، وهو ما أخرج هذا الاستعمال من دائرة الضرورة الشعرية التي قصره عليها جمهور النحاة.
5. أثبت الوقّشي ورود إضمار اسم (إنّ) إذا كان ضمير الشأن في الحديث النبوي، وهو توجيه تبناه بعده عدد من كبار النحاة كابن مالك وابن هشام والسيوطي.
6. أظهر البحث أن الوقّشي من أوائل من استشهد بالحديث النبوي على لغة «أكلوني البراغيث»، وعدَّها لغة عربية معتبرة لا تستوجب التأويل المتكلّف الذي لجأ إليه بعض النحاة.
7. سبق الوقّشي إلى مناقشة مسألة إثبات الياء في الفعل الناقص المجزوم من خلال توجيه الروايات الحديثية الواردة في ذلك، كما ناقش الآراء المختلفة فيها مناقشة دقيقة.
8. بيّن البحث أن الوقّشي استشهد بالحديث النبوي على ورود (أنْ) في خبر (لعلّ)، وعلى إجراء القول مجرى الظن، مما يعكس سعة اطلاعه ودقة توظيفه للشواهد الحديثية.
9. اتسم منهج الوقّشي في توجيه النصوص بالمرونة والاعتماد على السياق اللغوي، مع تجنب التأويلات البعيدة ما أمكن، والحرص على إبقاء النص على ظاهره متى ساعد السماع على ذلك.
10. أكدت الدراسة أن الوقّشي يمثل حلقة مهمة في تطور الدرس النحوي بالأندلس، وأن كثيرًا من آرائه وجهوده العلمية تستحق مزيدًا من العناية والدراسة.

التوصيات

1. العناية بتراث الوقّشي العلمي من خلال جمع آثاره وتحقيق ما لم يُحقق منها تحقيقًا علميًا رصينًا.
2. توجيه مزيد من الدراسات إلى إبراز إسهامات النحويين الأندلسيين الذين لم يحظوا بالعناية الكافية في الدراسات اللغوية الحديثة.
3. إعادة النظر في الشواهد الحديثية التي استند إليها النحاة، ودراسة أثرها في بناء القواعد النحوية وتقويم بعض الأحكام الموروثة.
4. تشجيع الدراسات المقارنة بين الوقّشي وغيره من النحاة؛ للكشف عن مواضع التأثير والسبق العلمي في التراث النحوي.
5. الإفادة من منهج الوقّشي في التعامل مع النصوص اللغوية، ولا سيما في الجمع بين السماع والتحليل النحوي بعيدًا عن التكلف والتعسف في التأويل.

المصادروالمراجع

[1]- ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري (ت606هـ). (1979م) .النهاية في غريب الحديث والأثر (تحقيق: طاهر أحمد الراوي، ومحمود محمد الطناحي). بيروت: المكتبة العلمية .

[2]- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ). (د.ت) .سر صناعة الإعراب (تحقيق: أحمد فريد أحمد). القاهرة: المكتبة التوفيقية .

[3]- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ). (2003م) .الخصائص)تحقيق: عبد الحميد هنداوي). بيروت: دار الكتب العلمية .

[4]- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت852هـ). (1996م) .فتح الباري شرح صحيح البخاري (تحقيق: عبد العزيز بن باز). بيروت: دار الفكر.

[5]- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت244هـ). (1967م) . إصلاح المنطق (تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون). مصر: دار المعارف .

[6]- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري (ت769هـ). (1410هـ) .شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. 1). قم: منشورات سيد الشهداء، مطبعة أمير .

[7]- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي (ت672هـ). (1967م) .تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق: محمد كامل بركات). القاهرة: دار الكتاب العربي .

[8]- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي (ت672هـ). (1985م) .شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (تحقيق: طه محسن). بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المكتبة الوطنية.

[9]- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي (ت672هـ). (1410هـ) .شرح التسهيل (تحقيق: عبد الرحمن السيد، ط. 1). القاهرة: دار الهجرة .

[10]- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ). (د.ت) .مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط. 1). طهران: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر .

[11]- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت761هـ). (1979م) .أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .بيروت: دار الجيل.

[12]- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت643هـ). (د.ت) .شرح المفصل (تحقيق: أحمد السيد أحمد). القاهرة: المكتبة التوفيقية .

[13]- أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت224هـ). (1396هـ) .غريب الحديث (تحقيق: محمد عبد المعين خان، ط. 1). بيروت: دار الكتاب العربي .

[14]- الأخفش، سعيد بن مسعدة (ت215هـ). (1411هـ) .معاني القرآن (تحقيق: هدى قراعة). القاهرة: مكتبة الخانجي .

[15]- البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ). (1987م) .الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري) (مراجعة: مصطفى ديب البغا). بيروت: دار ابن كثير .

[16]- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ). (1299هـ) .خزانة الأدب .بولاق.

[17]- الجبوري، يحيى. (1986م) .ديوان هدبة (جمع وتحقيق: يحيى الجبوري). دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

[18]- الجواري، أحمد عبد الستار. (1974م) .نحو القرآن .بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي .

[19]- حسين، محمد محمد. (1983م) .ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) (شرح وتعليق: محمد محمد حسين، ط. 7). بيروت: مؤسسة الرسالة.

[20]- حمادي، محمد ضاري. (1982م) .الحديث النبوي الشريف وأثره في الدلالة اللغوية والنحوية (ط. 1). بيروت: مؤسسة مطبوعات العربية .

[21]- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن (ت688هـ). (1978م) . شرح الرضي على الكافية (تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر). بنغازي: جامعة قاريونس .

[22]- الزرقاني، محمد عبد الباقي المالكي (ت1014هـ). (1996م) .شرح الزرقاني على الموطأ .بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

[23]- الزمخشري، محمود بن عمر (ت538هـ). (2002م) .الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (اعتنى به: خليل مأمون شيحا، ط. 1). بيروت: دار المعرفة .

[24]- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ). (1999م) .الكتاب (تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط. 1). بيروت: دار الكتب العلمية .

[25]- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). (1987م) .عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، وسمير حسين حلبي). بيروت .

[26]- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ). (د.ت) .همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). القاهرة: المكتبة التوفيقية .

[27]- الصبان، محمد بن علي (ت1206هـ). (2002م) .حاشية الصبان على الأشموني (تحقيق: محمود بن الجميل، ط. 1). القاهرة: مكتبة الصفا .

[28]- العكبري، محب الدين عبد الله بن الحسين (ت616هـ). (1999م) .إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). القاهرة: مؤسسة المختار .

[29]- الفراء، يحيى بن زياد (ت207هـ). (2003م) .معاني القرآن (اعتنى به: فائق محمد خليل اللبون، ط. 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي .

[30]- اللبدي، محمد سمير نجيب. (1978م) .أثر القرآن والقراءات في النحو العربي (ط. 1). الكويت: دار الكتب الثقافية .

[31]- مالك بن أنس (ت179هـ). (1998م) .الموطأ، برواية يحيى الليثي (ضبط وتوثيق وتخريج: حمدي جميل العطار، ط. 1). بيروت: دار الفكر .

[32]- المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ). (د.ت) .المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

[33]- المطرزي، ناصر الدين بن عبد السيد (ت538هـ). (1979م) . المغرب في ترتيب المعرب (تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، ط. 1). حلب: مكتبة أسامة بن زيد .

[34]- النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت338هـ). (1977م) . إعراب القرآن (تحقيق: زهير غازي زاهد). بغداد: مطبعة العاني .

[35]- النووي، يحيى بن شرف (ت676هـ). (2000م) .صحيح مسلم بشرح النووي (تحقيق: عرفان حسونة، ط. 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي .

[36]- الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت381هـ). (2002م) . علل النحو (تحقيق: محمود محمد نصار). بيروت: دار الكتب العلمية .

[37]- الوقّشي، أبو الوليد هشام بن أحمد (ت489هـ). (2001م) . التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه (تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط. 1). مكة المكرمة: مكتبة العبيكان.